

أخبار سريعة

أصحاب المحطات يلوّحون مجدداً بالإضراب المفتوح

تعقد ظهر اليوم نقابة أصحاب محطات المحروقات في لبنان جمعية عمومية استثنائية في اوتيل كومفورت - الحازمية لاتخاذ القرار المناسب حول المعضلات التي تشوب تطبيق تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم 530 وصولاً الى اعلان الاضراب المفتوح في كل لبنان إن اقتضى الأمر.

وكانت عقدت الهيئة الادارية في النقابة إجتماعاً استثنائياً أمس في مركز النقابة برئاسة النقيب سامي البراكس خصص، "لما كُتبت نتائج الاجتماعات التي عقدت بين تجمع الشركات المستوردة للنقط وممثلين عن مصرف لبنان والمصارف الخاصة برعاية رئاسة الحكومة لإيجاد حل للنقاط التي لا تزال عالقة مع التجمع رغم صدور التعميم الصادر عن مصرف لبنان واصرار هذه الشركات على رفض بيع المحروقات الى أصحاب المحطات باليرة اللبنانية كما تم الاتفاق الاسبوع الفائت".

واضاف ان قرار عقد الجمعية العمومية يأتي بسبب بقاء الوضع على ما هو عليه كما قبل صدور التعميم ان لا يزال اصحاب المحطات يلجأون الى السوق السوداء وسوق الصيرفة لتوفير ما يحتاجونه من الدولار، والخسائر ما زالت تلحق بهم وتتراكم يوماً بعد يوم. الى ذلك لم يصدر بعد من الجهات المختصة أي قرار يلزم الشركات المستوردة ببيع المحروقات في الاسواق المحلية باليرة اللبنانية وصادر فواتيرها بهذه العملة وفقاً لجدول تركيب الاسعار المعتمد.

الصيرفة يرفضون تحميلهم نتيجة هبوط سعر الصرف

أعلنت نقابة الصرافين في لبنان انه "منذ بداية أزمة شح الدولار في السوق اللبناني، دأبت بعض الجهات إلى تحميل الصيرفة نتيجة الفروقات التي تم تداولها بسعر الصرف، كما استدعاء عدد منهم للتحقيق معهم، ما يوحي بأن هؤلاء الصرافين هم سبب الأزمة".

وأوضحت في بيان أن "قانون النقد والتسليف يولي السلطات النقدية مهمة المحافظة على سلامة النقد الوطني، والتي لها وحدها إمكانية تحديد سعر صرف اليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية وتثبيت هذا السعر عن طريق إيجاد التوازن بين العرض والطلب".

وقالت: "إن عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية النقدية حصراً، مقابل اليرة اللبنانية التي ينفذها الصيرافة تتم بالإستناد إلى قانون تنظيم مهنة الصيرفة في لبنان". وأعلنت النقابة رفضها جملة وتفصيلاً تحميل الصرافين نتيجة هبوط سعر صرف اليرة مقابل الدولار الأميركي والعملات الأجنبية النقدية، إذ ليس لهم القدرة والإمكانية للتأثير على الاسعار، ومصدرهم الوحيد لشراء الدولار الاميركي والعملات الأجنبية النقدية مقابل اليرة، المواطنين أنفسهم".

اليوروبوندرز وأسعار السوق

خاص - "نداء الوطن"



أشارت وزارة المالية إلى أنها تتحضر لإصدار سندات يوروبوندرز بقيمة 2 مليار دولار نهاية تشرين الأول الجاري. وأشارت إلى أنها ستستخدم جزءاً من حصيلة الإصدار لسداد قرض يصدره مصرف لبنان لصالح الحكومة. ووفقاً لوزارة المالية، وصل قرض التمويل إلى 1.15 مليار دولار نهاية تموز الماضي. وأضافت الوزارة أن الأسعار المعروضة على سندات اليوروبوندرز ستستند إلى أسعار السوق السائدة.

يملك لبنان سندات خزينة بقيمة 1.5 مليار دولار ستستحق في تشرين الثاني 2019. وكان مصرف لبنان قد أعلن سابقاً أنه خصص الأموال اللازمة لسداد استحقاق سندات اليوروبوندرز المقبلة. الى ذلك اعرب المركزي عن استعدادة لشراء سندات اليوروبوندرز في تشرين الثاني 2019 بأسعار السوق، في حال قرر حاملو هذه السندات من الاتحاد الأوروبي بيعها قبل تاريخ الاستحقاق. حتى الآن سدد مصرف لبنان ما لا يقل عن 3.2 مليارات دولار نيابة عن الحكومة خلال العام الجاري لتغطية قيمة سندات الخزينة بما في ذلك 1.25 مليار دولار لسداد رأس المال المستحق ومستحققات اليوروبوندرز في ايار 2019 و 500 مليون دولار للسندات التي استحققت في نيسان 2019.

في اتصال مع "نداء الوطن" أوضح الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة "ان المقصود باسعار السوق هو نسبة الفائدة التي ستعرضها وزارة المالية لجذب المستثمرين ولتأمين الملياري دولار. يعتبر اصدار سندات يوروبوندرز امراً طبيعياً فهو ما تقوم به الدول كافة لتأمين مداخيل كما ولسد حاجاتها. المفارقة هذه المرة تكمن في كون الاصدار

يتم في اجواء معقدة لا سيما بعد تقارير وكالات التصنيف الائتماني. لكن، وفي المطلق من المفترض ان يكون الاصدار بالتوازي مع الموازنة التي سببت اشارات واضحة الى المجتمع الدولي".

وأضاف عجاقة "ان التوقيت مهم جداً. ومن المتوقع ان يكون هذا الاصدار ناجحاً في حال أقرت الموازنة بالشكل السليم وأقرت الاصلاحات المطلوبة لـ"سيدر". أما ما يشاع عن ان الاكتتاب سيكون من قبل مستثمرين داخليين ليس حتى الساعة الا تكهنات لا يمكن جزمها فشرط الاصدار هي التي تحدد هوية المهتمين في الاكتتاب بالسندات".

اذا حتى الساعة، تندرج كل التصاريح في خانة "التوقعات" غير المؤكدة. المطلوب اقرار الموازنة في مواعيدها الدستورية، اعتماد الاصلاحات المفروضة من قبل المجتمع الدولي والمناحين في "سيدر" والاهم تعيين اعضاء الهيئة الناظمة للكهرباء التي باتت اكثر من اي وقت مضى جسر العبور الى اموال "سيدر" التي قد تعيد الثقة الى لبنان ومكانته وتحافظ على قيمة سندات اليوروبوندرز الخاصة به.



أو تغيير نوعه وتشجيع العاملين والتوعية أو مساعدة المجتمع بأمر تربية أو تنموية".

المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤسسات استطاعت في الكثير من الدول المتطورة أن تضيق قيماً غير مادية مهمة جداً في دعم البيئة والاسر وأصحاب الحاجات الخاصة، وغيرها الكثير من المجالات، إنما في لبنان ورغم جهود الـ "سي أس آر"، ما زالت التأثيرات محدودة، وذلك بحسب خطاب لسببين: الأول، عدم ملاقاتة المبادرات وتشجيعها من الدولة، هذا إن لم تكن الأخيرة العائق الابرز. وثانياً، يتعلق بطريقة التنظيم والعمل، حيث فقدت بعضاً من برقيتها مع تحويل المبادرة من قبل الجامعة الاميركية الى جمعية مثلها مثل كل الجمعيات".

المسؤولية الحقيقية لا تفرض فقط على المؤسسات دعم المجتمع إنما أيضاً المساعدة بوقف الهدر والفساد من خلال الإبتعاد عن التمويل، والمساعدة في ضخ الحياة في المشاريع التي لا تملك لا جدوى إقتصادية ولا فائدة إجتماعية، بل على العكس تساهم في إضعاف المجتمع وتضييع الفرص الحقيقية.

مؤسسات معقّرة تقفل سنوياً بنسبة تتراوح بين 4 و 12% التّجار يتوقفون عن العمل ليوم واحد



الفاعليات التجارية خلال إجتماعها أمس في جمعية تجار بيروت برئاسة شماس (الوطنية للاعلام)

قديم او جديد، فإن الجميع سائر نحو المطحنة". ولفت البيان الى أن السلطة أجرت، من حيث تدري أو لا تدري، مفاضلة مجنونة لصالح القطاع العام، إستنزفت ولا تزال القطاع الخاص بنشاطه، والمواطن اللبناني بلقمة عيشه، فباتت تقفل مؤسسات معمرة وعريقة - بنسبة سنوية تراوحت بين 4 و 12% في بيروت، وأكثر من ذلك في المناطق، بعد أن تراجعت أرقام الأعمال بنسبة وسطيّة بلغت 40% منذ أواخر العام 2011 - من أجل تأييد إمتيازات باهظة للمستفيدين من القطاع العام، وهذا ما وُد وسيؤد أكثر فأكثر نقمة كبيرة آثارها وخيمة على تماسك المجتمع اللبناني وتكامله".

وأضاف البيان: "بما أن أزمة الدولار، التي أسهبت الجمعية في شرحها وتفصيلها، ما هي إلا نتيجة لسوء الإدارة المالية والإقتصادية، نعوذ ونؤكّد هنا، وحتى إنقطاع النفس، أن المطلوب هو تخفيض العجز في الموازنة وتقليص التورم في القطاع العام وإطلاق عجلة النمو المتين والمستدام.

وبما أن القطاع الخاص يرفض بعد اليوم أن يقتاد إلى المسلخ الإقتصادي، يبادر القطاع التجاري، كما في كل مرة، إلى التحرك والإقدام. وإن هذه المبادرة غير موجهة ضد أحد، بل هي برسم الجميع ولمصلحة القطاع الخاص والمجتمع اللبناني برمته. وأكد البيان أن هذه الوقفة الرمزية هي أول الغيث، وليست آخر المطاف، ونعوذ على نسبة الإلتزام ولحظة تأمل من قبل الجميع أمام التساؤل الآتي: أين أصبحنا، وإلى أين نحن ذاهبون؟".

أعلن رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس توقف التجار عن العمل، تحت عنوان: "إحتجاجاً على انهيار القطاع الخاص ومستوى معيشة المواطنين" يوم الخميس المقبل الواقع فيه 10 تشرين الأول 2019، عند الساعة 11 قبل الظهر، ولساعة واحدة. على أن يُعقد في الوقت نفسه لقاء مركزي في جمعية تجار بيروت لمتابعة التطورات واتخاذ التدابير اللاحقة.

وعقدت جمعية تجار بيروت إجتماعاً استثنائياً موسعاً للوقوف عند خطورة الأوضاع والتطورات المتلاحقة، واتخاذ القرارات المطلوبة والتي تتناسب مع حجم الفاجعة الواقعة على جميع اللبنانيين. شارك في اللقاء فاعليات تجارية وجمعيات ونقابات ولجان أسواق، وفي حضور رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي شارل عريبي،

ونائب رئيس غرفة بيروت نبيل فهد. ولفتح بيان أصدره المجتمعون الى أن "اللقاء جاء للتعبير عن "استنكارهم الشديد لما آلت إليه الأمور، وعن رفضهم المطلق لأي تدبير ضريبي أو إداري أو تشريعي من شأنه أن يمسّ باستمرارية القطاع التجاري خاصة، والإقتصاد الوطني عامة".

ورأى أن "جمعية تجار بيروت، والتي لطالما تمتعت بالمصداقية وصوابية الرؤية، كما في طروحاتها الأخيرة حول "الدولار الإجتماعي"، وتحذيرها من "العنف الإقتصادي"، تنبه اليوم ممن أن الأزمة المتدرجة لن ترحم أحداً كبيراً كان أم صغيراً، من قريب او بعيد، من

طربيه: 2.1 تريليون دولار خسائر الإقتصاد نتيجة الجرائم المالية

أكد رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة الاتحاد السعودي للمصرفين العرب، جوزف طربيه، "تضاعف عمليات غسل الأموال بشكل كبير على مدى العقدين السابقين في العالم، حيث قدر بنك HSBC خسائر الإقتصاد العالمي بسبب الجرائم المالية العام 2018 بحوالي 2.1 تريليون دولار، بينما قدر منتدى الإقتصاد العالمي بسبب الجرائم المالية بحوالي 2.4 تريليون دولار للعام نفسه"، مشيراً الى "تورط مؤسسات مالية ومصرفية عالمية في الجرائم المالية. فمئذ العام 2009 وحتى اليوم بلغت العقوبات على عدد من هذه المؤسسات بسبب تورطها في جرائم غسل أموال وتمويل إرهاب حوالي 17 مليار دولار".

افتتح اتحاد المصارف العربية أمس، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، الملتقى السنوي التاسع لرؤساء وحدات الامتثال لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية. حضره الى طربيه النائب ياسين جابر والأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام فتوح.

وأعلن طربيه انه "في إستبيان Thomson Reuters Refinitiv أظهر أن الشركات في المنطقة العربية تنفق 3.8% من مجمل عائداتها لمكافحة الجرائم المالية، وهي أعلى نسبة مقارنة في جميع مناطق العالم الأخرى". وتابع: "باتت المصارف تخصص جزءاً كبيراً من مواردها وميزانيتها لموضوع الإمتثال، حيث تظهر هذه الدراسة الآتي: - موازنات مديريات الإمتثال تشهد ارتفاعاً، 9% في العام 2017 و 14% في العام 2018، ووصلت إلى 16% في العام 2019. وهذا يدل أيضاً على وجود ارتفاع في فرص العمل في هذا المجال. - يتوقع 38% من المؤسسات المالية والشركات أن تزيد في عديد قسم الإمتثال لديها. - يتوقع أكثر من 50% زيادة في كلفة توظيف موظفين خبراء في مجال الإمتثال (Senior compliance Staff) كون هناك حاجة أكبر لأشخاص متخصصين لمعالجة التحديات المتزايدة والتعقيدات المرتبطة بمواضيع الإمتثال".